

تأثير مفاهيم الدخل المحاسبي في إدارة الأرباح (دراسة تطبيقية في الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية)*

^{1*} علي يوسف ² ساجده القطيفان

¹* أستاذ مساعد - قسم المحاسبة - كلية الاقتصاد - جامعة دمشق

² طالبة ماجستير - قسم المحاسبة - كلية الاقتصاد - جامعة دمشق

الملخص:

هدفت الدراسة إلى اختبار تأثير مفاهيم الدخل المحاسبي في إدارة الأرباح؛ وقد اتبعت الدراسة المنهج التطبيقي بالاستناد إلى التقارير المالية المنشورة لعينة مكونة من عشرين شركة مدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية لمدة ثمانية سنوات ابتداءً من 1/1/2014 وحتى 31/12/2021. ولقد استخدمت الدراسة كلٍّ من الدخل الصافي، والدخل الشامل الآخر، والدخل الشامل بوصفها بدائل للدخل المحاسبي، كما استخدمت نموذج Jones Modified لقياس الاستحقاقات الاختيارية بوصفها بديلاً لإدارة الأرباح. ثم اعتمدت الدراسة الأساليب الإحصائية المتمثلة بنماذج انحدار السلاسل الزمنية المقطعة (Panel Data) بواسطة برنامج E-Views الإصدار الثاني عشر. خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها: وجود علاقة سلبية معنوية بين كل من الدخل الصافي، والدخل الشامل الآخر، والدخل الشامل بوصفها متغيرات مستقلة، والاستحقاقات الاختيارية لإدارة الأرباح بوصفها متغيراً تابعاً، ويتربّ على ذلك أنَّ لجميع مفاهيم الدخل تأثيراً إيجابياً في الحد من ممارسات إدارة الأرباح، إلا أنَّ لمفهوم الدخل الصافي تأثيراً أكبر مقارنة بغيره. ومن ثم تؤثر مفاهيم الدخل المحاسبي (الدخل الصافي، والدخل الشامل الآخر، والدخل الشامل) إيجاباً في جودة التقارير المالية من منظور إدارة الأرباح.

الكلمات المفتاحية: الدخل الصافي، الدخل الشامل الآخر، الدخل الشامل، الاستحقاقات الاختيارية، إدارة الأرباح.

تاريخ الإيداع: 2023/2/6

تاريخ النشر: 2023/3/2



حقوق النشر: جامعة دمشق - سوريا،

يحقّقّط المؤلّفون بحقوق النشر

CC BY-NC-SA بموجب

The impact of accounting income concepts on earnings management

-An Applied Study on The Companies Listed on the Damascus Securities Exchange –

Sajeda ktefan² Ali Yoyssef^{1*}

¹ Ass. Professor - department of accounting- faculty of economics - Damascus university

² Master research candidate - department of accounting- faculty of economics- Damascus university

Abstract:

This study aims to test the effect of accounting income concepts in earnings management. We follow the applied approach based on the published financial reports for a sample of twenty companies listed on the Damascus Stock Exchange for eight years starting from January 1, 2014 until December 31, 2021. this paper uses net income, other comprehensive income, and comprehensive income as alternatives of accounting income, and uses (1995 Jones Modified) model to measure voluntary benefits as an alternative to earnings management. Using Panel Data , this study shows a significant negative relationship between each of net income, other comprehensive income, and comprehensive income as independent variables, and optional entitlements for earnings management as a dependent variable, which means that all income concepts have a positive effect in reducing profits management practices, except for the concept of net income Hence, the concepts of accounting income (net income, other comprehensive income, and comprehensive income) positively affect the quality of financial reports. From an earnings management perspective.

Key Words: Net Income, Other Comprehensive Income Comprehensive Income, Discretionary Accruals, Earnings Management

Received: 6/2/2023

Accepted: 2/3/2023



Copyright: Damascus University- Syria, The authors retain the copyright under
A CC BY- NC-SA

1- المقدمة:

تتضمن التقارير المالية معلومات حول قياس المركز المالي للمنشأة وأدائها وتدفقاتها النقدية، والتغيرات في مركزها المالي. وتعد المعلومات المتعلقة بالدخل من أهم المعلومات التي يعتمد عليها مستخدمو التقارير المالية؛ لذلك يمثل قياس الدخل للمنشأة موضوعاً رئيساً بالنسبة للهيئات القائمة على وضع المعايير المحاسبية.

وبالرغم من أن القوائم المالية تخضع عند إعدادها لعدد كبير من المعايير والسياسات المحاسبية، كما تخضع عند نشرها لمعايير الإفصاح المحاسبى، إلا أن هذا لا يمنع إدارات المنشآت من السعي لإظهار البيانات المالية وخاصة الأرباح، بالشكل الذي يخدم مصالحها من خلال ممارسات إدارة الأرباح، إدارة الأرباح هي وسيلة تستخدمها إدارة المنشأة للوصول برقم الأرباح المحاسبية إلى رقم مستهدف، وقد ينطوي ذلك في جزء منه على عملية تلاعب بأرباح المنشأة. بحيث تخدم الأرباح المنصورة في القوائم المالية مصالحها الخاصة مما قد يلحق الضرر بمصالح الأطراف الأخرى، ومن ثم فإن إدارة الأرباح تهدف إلى التأثير على الأرباح المحاسبية عن طريق استغلال المرونة التي تسمح بها السياسات المحاسبية وممارسة التقديرات الشخصية.

تقليدياً، صافي الدخل (Net Income) هو مقياس الأداء الرئيس لأي منشأة. إلا أن تحول صافي الربح إلى أداة للتلاعب دفع واضعي المعايير المحاسبية للاعتقاد بأن صافي الدخل في حد ذاته مقياساً غير كافٍ للأداء، ما أدى إلى ظهور مفهوم الدخل الشامل بهدف المساعدة في تقييم أداء المنشآت، والحد من حجم التلاعب بداخلها، وزيادة شفافية الإفصاح عن المعلومات الواردة في القوائم المالية بصفة عامة وقائمة الدخل بصفة خاصة.

قدمت هيئة معايير المحاسبة المالية في الولايات المتحدة الأمريكية FASB مفهوم الدخل الشامل (comprehensive income)(CI) في بيان المفاهيم الصادر عنها رقم 3 (SFAC3)¹، وتناوله معيارها المحاسبى رقم (SFAS 130) بعنوان "التقرير عن الدخل الشامل"، وبالنسبة إلى معايير المحاسبة الدولية فقد ظهر من خلال المعيار المحاسبى الدولى (IAS1) بعنوان "عرض القوائم المالية".

وقد أكدت دراسات عدّة على أهمية الإفصاح عن الدخل الشامل إذ تساعد المعلومات الواردة بقائمة الدخل الشامل مستخدمي التقارير المالية ولاسيما المستثمرين في التنبؤ بتوقيت وحجم التدفقات النقدية للمنشأة، وتوفير مقياس شامل لأداء المنشأة، كما تساعد في الرقابة على أداء الإدارة والحد من سلوكها التفويي المتمثل في إهمال أثر بعض العمليات وتحويلها إلى قائمة الأرباح المحتجزة مباشرة وعدم إظهار آثارها على قائمة الدخل، تميل الشركات إلى ممارسة إدارة عن طريق صافي الدخل إلا أن ممارسة إدارة الأرباح عن طريق الدخل الشامل قد تكون أكثر صعوبة.

2- مشكلة البحث :

إن ممارسة إدارة الأرباح وإن كانت تحقق منافع للمنشأة في الأجل القصير إلا أنها قد تؤدي إلى مشاكل خطيرة في الأجل الطويل، والتي تظهر في ضعف الكفاءة التشغيلية والاقتصادية للمنشأة، حيث أن تحقيق أهداف الإدارة في الأجل القصير سيكون على

¹ أصدرت FASB بعد ذلك كثيراً من بيانات المفاهيم Statement of Financial Accounting Concepts (SFAC) حول مفهوم الدخل الشامل . ISSN: 2789-8202 (online).

حساب مصلحة المنشأة في الأجل الطويل، ونظراً لخطورة هذه الظاهرة وارتباطها الكبير بالدخل المحاسبي ظهرت مشكلة الدراسة والتي تتمثل فيما يأتي:

- ما هي طبيعة العلاقة بين الدخل الصافي والاستحقاقات الاختيارية كمؤشر على إدارة الأرباح.
- ما هي طبيعة العلاقة بين الدخل الشامل الآخر والاستحقاقات الاختيارية كمؤشر على إدارة الأرباح.
- ما هي طبيعة العلاقة بين الدخل الشامل والاستحقاقات الاختيارية كمؤشر على إدارة الأرباح.

3- أهمية البحث:

يكتسب هذا البحث أهميته من الاعتبارات الآتية:

4- إن ظهور مقياس جديد للدخل وهو الدخل الشامل CI يعُد موضوعاً رئيساً في البحث المحاسبي في مجال أسواق رأس المال، ويطلب المزيد من البحث، ونظراً لأن الأبحاث التي أجريت حتى الآن قدمت نتائج مختلطة، كما أنها ركزت على أثر مفاهيم الدخل المتعددة في جودة التقارير المالية في البلدان المتقدمة حيث يكون سوق رأس المال أكثر كفاءة، في حين أن الحاجة قائمة إلى مزيد من الأبحاث في البلدان النامية التي لديها سوق أقل كفاءة. يأتي هذا البحث ليقدم أدلة إضافية في بلاد مثل سوريا كما يسهم عموماً في الأبحاث المقدمة في هذا المجال.

5- إن نتائج البحث ذات أهمية بالنسبة لواضعي المعايير والهيئات التنظيمية المشرفة على عمل الشركات المساهمة لكونها تقدم دليلاً على مدى فائدة ال IAS1,SFS130 الذي يتطلب من المنشآت الإبلاغ عن الدخل على أساس شامل وما مدى صحة التحرك نحو تقرير دخل أكثر شمولاً بإعداد بيان الدخل الشامل.

6- أهداف البحث:

يهدف هذا البحث بصفة عامة إلى اختبار أثر مفاهيم الدخل المحاسبي في إدارة الأرباح للمنشآت المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، ويترعرع عن هذا الهدف العام الأهداف الآتية:

- 1- تحديد طبيعة العلاقة بين الدخل الصافي والاستحقاقات الاختيارية كمؤشر على إدارة الأرباح.
- 2- تحديد طبيعة العلاقة بين الدخل الشامل الآخر والاستحقاقات الاختيارية كمؤشر على إدارة الأرباح.
- 3- تحديد طبيعة العلاقة بين الدخل الشامل والاستحقاقات الاختيارية كمؤشر على إدارة الأرباح.

4- فرضيات البحث:

- 1- H01: ليس هناك علاقة معنوية بين الدخل الصافي وإدارة الأرباح.
- 2- H02: ليس هناك علاقة معنوية بين الدخل الشامل الآخر وإدارة الأرباح.
- 3- H03: ليس هناك علاقة معنوية بين الدخل الشامل وإدارة الأرباح.

5- منهج البحث:

لأن منهج البحث هو الخطوات التي يتبعها البحث للوصول إلى النتائج؛ اعتمد البحث الحالي المنهج الوصفي وفق الخطوات الآتية:

1- تحديد مشكلة البحث عن طريق الرجوع إلى السابقة. إذ تمثلت المشكلة باختبار تأثير مفاهيم الدخل المحاسبي في ممارسات إدارة الأرباح بالتطبيق على المنشآت المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

2- تحديد فروض البحث التي تمثل حلولاً متوقعة حول تأثير الدخل الشامل في ممارسات إدارة الأرباح. حيث تربط الفروض بين المتغيرات المستقلة والتابعة، وفي هذه الدراسة تمثلت فروض البحث في ثلاثة فروض تربط بين كل من: الدخل الصافي، الدخل الشامل الآخر، الدخل الشامل بوصفها متغيرات مستقلة وإدارة الأرباح بوصفها متغيراً تابعاً.

3- جمع البيانات المطلوبة لاختبار الفروض والمتمثلة في التقارير المالية للمنشآت المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية لمدة ثمان سنوات ابتداءً من 2014 وحتى 2021 والمنشورة على موقع سوق دمشق للأوراق المالية.

4- اختبار فروض البحث عن طريق نماذج الانحدار المتعدد باستخدام الأساليب الإحصائية المتمثلة بنماذج انحدار السلسل الزمنية المقطعيّة (Panel Data)، حيث سيتم اعتماد عن نموذج Jones المعدل لقياس تأثير مفاهيم الدخل المحاسبي في إدارة الأرباح.

5- تحليل النتائج باستخدام برنامج التحليل الإحصائي 12 views- وعميم النتائج على مجتمع البحث.

الإطار النظري

1- الدخل المحاسبي:

1-1 المفهوم التقليدي للدخل المحاسبي:

أشير إلى الدخل المحاسبي تقليدياً بأنه: ناتج مقابلة الإيرادات المحققة من عمليات الفترة بالمصروفات المتعلقة بتحقيق هذه الإيرادات، كما قدم مجلس مبادئ المحاسبة الأمريكي (APB) Accounting principles Board تعريفاً للدخل بأنه: زيادة الإيرادات عن المصروفات الخاصة بالفترة (الشيرازي، 1990، ص.249).

إن الاهتمام الرئيس للدخل المحاسبي يتمثل بالتطبيق العملي والقواعد والإجراءات المتعلقة به، إذ يقاس الدخل المحاسبي استناداً إلى نهج العمليات ونموذج التكلفة التاريخية؛ الذي يقوم على مجموعة من المبادئ والفروض والقواعد المحاسبية وهي: مبدأ المقابلة، والتحقق، والتكلفة التاريخية، وفرض ثبات القوة الشرائية للنقد.

(الشيرازي، 1990، ص.466). يتطلب قياس الدخل المحاسبي وفق هذا النموذج قياس المصروفات بناء على التكلفة التاريخية للمنشأة، فتقاس قيم الموجودات على أساس تكلفة الحياة، ولا يُعرف بمكاسب الحياة حتى تتحقق عملية البيع. يرجع التمسك بنموذج التكلفة التاريخية للدخل بالنظر إلى فائدته العملية من حيث انخفاض كلفته، وموضوعيته كونه يستند إلى بيانات فعلية، فضلاً عن أنه مقياس متحفظ، ما يجنب مستخدمي القوائم المالية كثيراً من مخاطر عملية اتخاذ القرار، فضلاً على ذلك فهو يتصف بالملاءمة لأغراض المسائلة والرقابة على الإدارة لمعرفة مدى تقيدها بالالتزامات التعاقدية (بلقاوي، 2007، ص.281) في المقابل، يعاني هذا النموذج بعض أوجه القصور، أهمها عدم قدرته على التعامل مع ظاهرة التغير في الأسعار بصورة متكاملة، ويرجع ذلك إلى مجموعة من الأسباب منها:

- 1- افتراض ثبات القوة الشرائية للنقد لأنه في ظل تغيرات المستوى العام للأسعار تصبح وحد القياس المستخدمة غير متجانسة بالنسبة إلى العمليات والفترات المختلفة، ومن ثم تصبح الأرقام المحاسبية غير قابلة للتجميع أو المقارنة.
- 2- اتباع مبدأ التحقق الذي يؤدي إلى أخطاء في توقيت الإثبات (الاعتراف) المحاسبي بالتغييرات في القيمة، لأن التمسك بنموذج التكلفة التاريخية في ظل وجود تضخم في الأصول يؤدي إلى تخفيض الدخل خلال الفترات التي يُحتفظ فيها بالأصول وارتفاعه بشكل مبالغ فيه في فترات بيعها، ويرجع ذلك إلى تأجيل الاعتراف بالأرباح الرأسمالية التي تتحققها الأصول إلى الفترات المحاسبية

التي بيعت فيها الأصول بدلاً من الاعتراف بها أولًا في فترات الاحتفاظ بها، ومن ثم فإن نتائج أعمال الفترة كما تعرضاً قائمة الدخل سوف تكون خليطاً من الدخل الخاص بالفترة الحالية والدخل الذي تم اكتسابه ولم يتحقق في الفترات السابقة، أي إنه يقود إلى أخطاء في الإفصاح عن مكونات الدخل المحاسبي لأن مقابلة الإيرادات الجارية بالتكاليف التاريخية لهذه الإيرادات يؤدي إلى دمج ناتج النشاط التشغيلي مع مكاسب الحياة في رقم واحد (الشيرازي، 1990، ص. 468)، وفقاً لذلك لا يمكن توقع أن ينتج عن الدخل المحاسبي بيانات نموذجية لفترتين مختلفتين تكون أحدهما الحالية متطابقة وذلك لكونه يُحدّد جزئياً بناء على الأحداث الجارية لفترة التقرير، في حين يتأثر بشدة بأحداث الفترات السابقة.

1-2 المفهوم المعاصر للدخل المحاسبي (الدخل الشامل):

▪ مفهوم الدخل الشامل:

قدمت هيئة معايير المحاسبة المالية في الولايات المتحدة الأمريكية FASB مفهوم الدخل الشامل (comprehensive income(CI)) في بيان المفاهيم الصادر عنها رقم 3 (SFAC3)²، وتناوله من معيارها المحاسبي رقم (SFAS 130) بعنوان "التقرير عن الدخل الشامل"، وبالنسبة إلى معايير المحاسبة الدولية فقد ظهر من خلال المعيار المحاسبي الدولي (IAS1) بعنوان "عرض القوائم المالية".

وقد اتفقت هذه المعايير على تعريف الدخل الشامل بأنه "التغيير في حقوق الملكية [صافي الأصول] للمنشأة في فترة من المعاملات والأحداث والظروف الأخرى من مصادر غير المالكة، وهي تشمل جميع التغييرات في حقوق الملكية خلال فترة ما باستثناء تلك الناتجة عن استثمارات المالكين والتوزيعات على المالكين (SOCPA . IAS 1.2020: Para 68:4).

▪ مكونات الدخل الشامل:

يهدف الدخل الشامل إلى قياس أداء المنشأة؛ بإظهار التغييرات كلها في حقوق الملكية في الفترة بخلاف المعاملات مع المالكين. لا يغير الدخل الشامل في التصنيفات المتعلقة بصافي الدخل التي تشمل دخل العمليات المستمرة، فضلاً عن المكاسب والخسائر من العمليات العرضية، لكنه يتضمن الدخل الشامل الآخر، الذي يشمل الإيرادات والمصروفات والمكاسب والخسائر المستبعدة من صافي الدخل لكونها غير محققة. فالدخل الشامل هو نتاجة عاملين: (1) صافي الدخل (المحقق): الذي ينشأ بشكل أساسي عن معاملات البيع في المنشأة، (2) الدخل الشامل الآخر (مكاسب الحياة القابلة للتحقق وخسائرها): الذي ينشأ عن التغييرات في قيم الأصول المحظوظ بها. ووفقاً لذلك يمكننا الوصول إلى الدخل الشامل من العلاقة التالية:

$$\text{الدخل الشامل} = \text{صافي الدخل} + \text{الدخل الشامل الآخر} \quad (2)$$

ونستعرض فيما يأتي دراسة لمكونات صافي الدخل ومكونات الدخل الشامل الآخر

○ صافي الدخل:

1- الإيرادات.

2- المصروفات.

3- المكاسب والخسائر.

○ الدخل الشامل الآخر:

² أصدرت FASB بعد ذلك كثيراً من بيانات المفاهيم Statement of Financial Accounting Concepts (SFAC) حول مفهوم الدخل الشامل.

- 1- المكاسب والخسائر من ترجمة العملات الأجنبية.
- 2- فائض إعادة التقييم للأصول الملموسة وغير الملموسة.
- 3- المكاسب والخسائر من الأصول المالية المتاحة للبيع.
- 4- الجزء الفعال من المكاسب والخسائر على أدوات التحوط المستخدمة في تحوط التدفق النقدي.
- 5- المكاسب والخسائر الإكتوارية عن خطط المنافع المحددة.

▪ الإفصاح عن الدخل الشامل:

أبلغ عن الدخل الشامل لأول مرة في المعيار SFAC130 (التقرير عن الدخل الشامل) الذي تضمن الانتقال من عرض الدخل الشامل الآخر في الملاحظات إلى العرض الواضح الذي يعطي المنشآت خيار الإبلاغ عن الدخل الشامل بإحدى الطرق الآتية: (1) تقديم بيان واحد للدخل الشامل ، (2) تقديم بيانات منفصلين للدخل يعرض أحدهما مكونات الربح والخسارة (بيان صافي الدخل) وبيان آخر يبدأ بصافي الدخل ويعرض مكونات الدخل الشامل الآخر (بيان الدخل الشامل)، (3) الإبلاغ عن الدخل الشامل الآخر في بيان التغيرات في حقوق الملكية (Mahmood & Mahmood, 2019, P. 4). على الرغم من وجود ثلاثة خيارات للإبلاغ عن الدخل الشامل، فقد أشار مجلس معايير المحاسبة الدولية إلى أن عرض الدخل الشامل في بيان الدخل يزيد من شمولية البيانات المالية وقابليتها للمقارنة، وشجع المنشآت على الإبلاغ عن الدخل الشامل باستخدام الخيارين الأول والثاني، إلا أن معظم المنشآت بدأت بالإبلاغ عن OCI باستخدام الخيار الثالث (بيان التغيرات في حقوق الملكية) (Mahmood, 2019, P. 4). أظهرت نتائج البحث المحاسبي أن الإبلاغ عن OCI في بيان التغيرات في حقوق الملكية نتج عنه كثير من القضايا بما في ذلك الحد من القدرة التنبئية (Barker, 2004, P. 157) وفائدة المعلومات المتعلقة بالأرباح، فضلاً عن تقليل الشفافية والوضوح وزيادة الأخطاء في نماذج التقييم التي تستند إلى المحاسبة. وتوصل (Pandit & Phillips, 2004) إلى أن الإبلاغ عن OCI في بيان التغيرات في حقوق الملكية يؤدي إلى انخفاض في درجة وضوح القوائم المالية بالنسبة إلى مستخدمي البيانات المالية، الأمر الذي يجعل من الصعب عليهم اكتشاف ممارسات إدارة الأرباح. فضلاً عن ذلك وجدت (Lin & Rong, 2012, P. 655) أن المنشآت التي لديها دوافع لإدارة الأرباح تميل إلى تجنب الإفصاح عن الدخل الشامل بصورة واضحة، ولذلك فإنها تفصح عن OCI في قائمة التغيرات في حقوق الملكية. تدعم هذه الدراسات فكرة وجود علاقة سلبية بين شفافية عرض الدخل الشامل وميل المنشآت للقيام بمارسات إدارة الأرباح (حبيبة، 2017، ص.136).

أصدر FSAB معيار المحاسبة الدولي IAS1 في أيلول/2007 وذلك بعد النظر في المخاوف التي أثارها أصحاب المصلحة، حيث ألغى هذا المعيار خيار الإبلاغ عن OCI في بيان التغيرات في حقوق الملكية مع السماح للمنشآت بالإبلاغ عن OCI إما في بيان واحد بيان (الدخل الشامل) وإما في بيانات منفصلين (بيان صافي الدخل وبيان الدخل الشامل) (Pascan, 2010, p. 188). وفقاً لنهج البيان الواحد يعرض الدخل الشامل بشكل بارز يوصفه مجموعاً إجمالياً، في حين يعرض صافي الدخل بوصفه مجموعاً فرعياً؛ لذلك يؤخذ على هذا النهج بأنه يقلل من أهمية صافي الدخل بوصفه مقياساً للأداء، أما وفق النهج الآخر فهناك بيانان؛ بيان صافي الدخل الدائم الذي يختتم بصافي الدخل، فضلاً عن بيان الدخل الشامل الذي يعرض بنوداً غير متكررة تمثل مكونات الدخل الشامل الآخر. يتميز هذا النهج بتوفير مؤشرين أساسيين للأداء بالنسبة إلى مستثمرين.

في حزيران/ 2011 عدّ مجلس معايير المحاسبة الدولية المعيار المحاسبي الدولي IAS1 وكان الغرض من هذه التعديلات إضافة بنود القوائم المالية وتجسيدها بناءً على الخصائص المشتركة، فضلاً عن إعادة ترتيب أجزاء المعيار السابق. تضمنت هذه التعديلات عرض التغيرات كلها من المعاملات مع المالكين في حقوق الملكية ومعالجتها في قائمة التغيرات في حقوق الملكية، بخلاف المعاملات مع غير المالكين التي تعرض في حقوق الملكية أيضاً لكنها تعالج في قائمة الدخل الشامل (جنبلاط، 2017، ص. 47).

اختبر (33) Andersson & Karlsson, 2011, P. 33) مدى ملاءمة بداول عرض OCI للمستثمرين في بيئة الأعمال السويدية، وتوصل إلى أن نهج بيان الدخل الشامل الواحد هو الأكثر ملاءمة للمستثمرين السويديين. ودرس (De Cristofaro & Falzago, 2014, P. 32) اتجاه المنشآت الإيطالية فيما يتعلق ببدائل عرض OCI، ووجد أن نهج بيان الدخل الشامل الواحد هو الأكثر انتشاراً.

3- إدارة الأرباح، المفهوم، والمحددات، والقياس

2-1 مفهوم إدارة الأرباح:

تمثل إدارة الأرباح مؤشراً رئيساً لجودة التقارير المالية، وذلك لارتباطها الوثيق برقم الربح الذي يمثل ملخصاً لأداء المنشأة الاقتصادي؛ حيث يؤدي تدخل الإدارة في عملية التقرير المالي إلى التقرير عن الأرباح على نحو مختلف عنه في حالة عدم تدخلها. فيمكن للمديرين الذين يرغبون في التأثير على الأرباح الاختيار بين مجموعة كبيرة من الأساليب، يتطلب بعضها معاملات اقتصادية حقيقة في حين يقتصر بعضها الآخر على قرارات محاسبية بحثة.

وقد كانت دراسة (39) Hepworth, 1953, pp. 32-39) أول من استخدم مصطلح إدارة الأرباح، إلا أن (Katherine, 1989, p. 92) قدم المنظور الأولي لإدارة الأرباح حين عرفها بأنها: تدخل ذو مغزى في عملية التقرير المالي الخارجية بنية الحصول على منافع خاصة، وليس بغرض إعداد التقارير المالية حيادياً. ومن ثم تواترت التعريفات التي قدمها البحث المحاسبي (Kliestik et al., 2020, p. 374). إذ قدم (Ronen & Yaari, 2008, p. 27) تعريفاً شاملاً لإدارة الأرباح بأنها: مجموعة من القرارات الإدارية التي تؤدي إلى عدم الإبلاغ عن الأرباح الحقيقة قصيرة الأجل، والتي تزيد من القيمة باعتقاد الإدارة. يمكن أن تكون إدارة الأرباح مفيدة بحيث تشير إلى القيمة طويلة الأجل، أو نفعية بحيث تخفي القيمة قصيرة أو طويلة الأجل، ثم أنها يمكن أن تكون محايدة تكشف عن الأداء الحقيقي قصير الأجل. والتي تنتج عن طريق اتخاذ قرارات الإنتاج والاستثمار قبل تحقيق الأرباح أو عن طريق اتخاذ خيارات محاسبية تؤثر في أرقام الربح المحقة وتقديرها. يشير هذا التعريف إلى عدم قدرة الأرباح قصيرة الأجل . غالباً . على تمثيل الأداء الاستراتيجي الحقيقي للمنشأة بما يؤدي إلى تضليل مستخدمي التقارير المالية. ومن ثم فإن إدارة الأرباح ليست نفعية في المطلق، فقد تكون مفيدة وقد تكون حيادية.

تطرقت العملية البحثية إلى مفهوم إدارة الأرباح من جانبين نفعي ومحاسبي. فوفقاً للمنظور المعلوماتي؛ تعد إدارة الأرباح أداة لتوصيل المعلومات الخاصة المتعلقة بأداء المنشأة المستقبلي. وجدت دراسة (Gul et al., 2000, pp. 21-22) إن المنشآت التي لديها فرص استثمارية كبيرة تستخدم إدارة الأرباح للإشارة لفرص المستقبلية للنمو، كما تستخدمها لإزالة أثر التقلبات غير العادية في الأرباح وتحقيق تدفق نقداني مستمر في الأرباح والوزيغات النقدية. بينما يشير الجانب النفعي لإدارة الأرباح إليها بوصفها أداة

تستخدمها الإدارة لتضليل أصحاب المصلحة فيما يتعلق بالأداء الحقيقى للمنشأة بهدف تحقيق مصالحها الخاصة، أي أنه يركز على وجود عملية تضليل وتحريف جوهري.

ناقش البحث المحاسبي دوافع عدة لإدارة الأرباح، يرتكز معظمها على نفعية الإدارة وبعضاً على عدم تماثل المعلومات. إذ تمارس الإدارة أنشطة إدارة الأرباح مثلاً قبل القيام بعروض الأسهم، أو لزيادة تعويضاتها المحددة في شكل خيارات أسهم، ثم أنها تستخدمها لزيادة مكافآتها وتجنب مخالفة عهود الدين، وقد تستخدمها لتجنب التكاليف السياسية والأعباء الضريبية. وفقاً لذلك يمكن تقسيم دوافع إدارة الأرباح إلى دوافع ترتبط بسوق المال، ودوافع ترتبط بالترتيبات التعاقدية، ودوافع تنظيمية (يوسف، 2005، ص: 206).

وفيما يتعلق بطرق إدارة الأرباح وأساليبها، فقد اتفقت الدراسات على وجود مدخلين لإدارة الأرباح. هما المدخل المحاسبي والذي يعتمد بصفة أساسية على الاختيار بين السياسات المحاسبية المتاحة بموجب المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً GAAP والتقديرات الشخصية للإدارة، والمدخل الحقيقى والذي يتم باتخاذ قرارات اقتصادية حقيقة عن طريق أنشطة التشغيل، الاستثمار، والتمويل والتي تخضع لسلطة وقرارات الإدارة. وقد ناقش (Roychowdhury 2006) أن إدارة الأرباح وفقاً للمدخل الحقيقى يمكن أن تتم باستخدام ثلاثة وسائل هي: إدارة المبيعات، إدارة المصروفات الاختيارية مثل مصروفات الصيانة والبحث والتطوير، وإدارة الإنتاج (نويجي & محمد، 2018، ص: 14).

قدمت العملية البحثية نماذج متعددة لقياس إدارة الأرباح. تركز النماذج المرتبطة بالمدخل المحاسبي لقياس إدارة الأرباح على التمييز بين الاستحقاقات الاختيارية وغير الاختيارية. تمثل الاستحقاقات غير الاختيارية أداء المنشأة الحقيقى، بينما تمثل الاستحقاقات الاختيارية تقديرات الإدارة وأحكامها، ولذلك يشار إليها كديل لإدارة الأرباح (P. Dechow et al., 2010, p. 358). اعتمدت بعض الدراسات (Jones, 1991, P.211, 1995, P.199) على إجمالي الاستحقاقات Toutal Accruals (Dechow et al, 1995, P.199) على إجمالي الاستحقاقات للكشف عن إدارة الأرباح، إذ تُعزل العناصر غير الاختيارية منها للوصول إلى العناصر الاختيارية. واعتمد بعضها الآخر على نوعاً محدداً من الاستحقاقات (Stubben, 2010, p.702) أو الاستحقاقات الإجمالية في قطاع صناعي محدد (Kothari, 2005, p.12). في حين اعتمدت دراسات أخرى (Rai & Kerstein, 2008, p. 24) على الخصائص الإحصائية للأرباح المحاسبية عن طريق تحديد مقياس معين Benchmark للأرباح، ومن ثم التعرف على خصائص الأرباح التي تزيد أو تقل عن ذلك المقياس كما في التوزيعات التكرارية للأرباح.

ثم أن السنوات الأخيرة شهدت ظهور المدخل الحقيقى لقياس إدارة الأرباح. يركز هذا المدخل أساساً على التدفقات النقدية، عن طريق دراسة تأثير الأنشطة الحقيقة لإدارة الأرباح في التدفقات النقدية (Ali & Kamardin, 2018, p. 443). قدمت الدراسات نماذج عدة لقياس إدارة الأرباح الحقيقة، قامت هذه النماذج بشكل رئيسي على التمييز بين التدفقات النقدية العادية وغير العادية. تتضمن إدارة الأرباح الحقيقة كلاً من أنشطة التشغيل والاستثمار والتمويل، وفقاً لذلك قدم البحث المحاسبي نماذجاً لقياس إدارة الأرباح المرتبطة بأنشطة التشغيل والاستثمار، في حين أنه لم يقدم . في حدود علم الباحث . نماذجاً لقياس إدارة الأرباح المرتبطة بأنشطة التمويل. ومن ثم فإنه لا يوجد نموذج لقياس إدارة الأرباح الحقيقة قياساً كلياً. لذلك جرت العادة في الدراسات على استخدام نماذج قياس إدارة الأرباح الحقيقة إلى جانب نماذج القياس القائمة على الاستحقاق بهدف تقديم نتائج أكثر موضوعية.

وفقاً لـ (Dechow et al., 1995, p. 193) تمتلك هذه النماذج القدرة على اكتشاف ممارسات إدارة الأرباح بنسب مختلفة، ويعتبر نموذج jones المعدل أكثر النماذج موثوقية لقياس الاستحقاقات الائتمانية والكشف عن ممارسات إدارة الأرباح. استهدف نموذج jones معالجة استخدام الإدارة لبعض بنود الإيرادات في إدارة الأرباح، إذ يقوم هذا النموذج على استبعاد التغير في حسابات العملاء من التغير في الإيرادات لحساب مدى التعديل في الإيراد غير النقدي في فترة الحدث. ومن ثم يفترض هذا النموذج أن جميع التغيرات في مبيعات الائتمان Cridit Sale خلال فترة الحدث ناتجة عن إدارة الأرباح. نظراً لأنه من الأسهل ممارسة إدارة الأرباح عن طريق مبيعات الائتمان بالمقارنة مع المبيعات النقدية. وفقاً لذلك سيعتمد البحث الحالي إدارة الأرباح بوصفها مقياس لجودة التقارير المالية باستخدام الاستحقاقات الائتمانية كبديل لإدارة الأرباح، اعتماداً على نموذج Jones (1995) ، Modified و الذي يعد من أفضل النماذج وأكثرها شيوعاً.

▪ العلاقة بين الدخل الشامل وإدارة الأرباح:

يؤثر الإفصاح عن الدخل الشامل في ممارسات إدارة الأرباح، إذ قامت دراسة (Lin and Rong, 2012) باختبار العلاقة بين الدخل الشامل الآخر وإدارة الأرباح، واعتمدت على اختبار عينة مكونة (391) شركة من الشركات المدرجة في بورصة شنげهاس في عام 2009، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن كلاً من الدخل الشامل الآخر والدخل الشامل يلعبان دوراً مهماً في إدارة الأرباح، إذ أن الإفصاح عنهم يحسن من مستوى الشفافية في المعلومات المحاسبية، ومن ثم ينعكس ذلك في الحد من ممارسات إدارة الأرباح. وتوصلت أيضاً إلى وجود علاقة ارتباط سلبية بين الدخل الشامل الآخر وإدارة الأرباح، إذ أن الإفصاح عن الدخل الشامل الآخر يمكن أن يحد من إدارة الأرباح لكونه يزيد من قدرة المستثمرين على فهم أداء المنشأة. وأكدت دراسة (Igor and Allan, 2011) على أن غياب الإفصاح عن الدخل الشامل الآخر يجعل من الصعوبة الحصول على صورة واضحة عن الأداء المالي، مما يشجع الإدارة على ممارسة إدارة الأرباح. وأشارت دراسة (Jun, et al., 2009) أن الإفصاح عن بنود الدخل الشامل يمثل المقياس الوحيد الذي يتضمن كافة مصادر خلق القيمة، وأن إعداد نظم حواجز الإدارة على أساسه يؤدي إلى إجبار الإدارة على الاحتياط لكافة العوامل التي تؤثر على قيمة المنشأة وتقلل من احتمال ممارسات إدارة الأرباح.

وأظهرت دراسة (Bagus, et.,al, 2016) أن الإفصاح الأكثر تفصيلاً عن بنود الدخل الشامل الآخر يجعل معلومات المنشأة أكثر شفافية، مما يقلل من عدم التمايز المعلومات بين الإدارة والمستثمرين. ويقلل من إمكانية ممارسة المنشأة لإدارة الأرباح. وتوصلت الدراسة إلى أنه كلما زاد الإفصاح عن بنود الدخل الشامل الآخر أسلهم ذلك في الحد من ممارسات إدارة الأرباح، وأن هناك علاقة سلبية بين الدخل الشامل الآخر وإدارة الأرباح (يونس، 2019، ص193).

ما سبق يمكننا القول أن الإفصاح عن بنود الدخل الشامل يؤثر بشكل فعال على إدارة الأرباح. إذ أن الإفصاح عن الدخل الشامل يزيد مستوى الإفصاح والشفافية للمنشآت. مما يؤدي إلى تخفيض عدم تمايز المعلومات ويدع من ممارسات إدارة الأرباح.

4- الدراسة التطبيقية:

تناول هذا الجزء الدراسة التطبيقية للبحث، حيث حُدّدت عينة الدراسة من الشركات المسجلة في بورصة دمشق للأوراق المالية، وقياس المتغيرات، ومن ثم الإحصاءات الوصفية للدراسة التطبيقية، وفي النهاية يتم اختبار فروض الدراسة الثلاثة المحددة.

4-1 عينة الدراسة ومصادر الحصول على البيانات:

يتمثل مجتمع البحث بالشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، بينما تمثل عينة البحث من الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية والتي تتوافق مع الشروط الآتية:

1- مدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية من عام 2014 إلى عام 2021

2- يتم تداول أسهمها، وتتوفر بياناتها المالية مدققة ومنتشرة من عام 2014 إلى عام 2021. يوضح الجدول الآتي عينة الدراسة من الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية وتاريخ إدراجها:

الجدول (1): عينة الدراسة من الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

القطاع	الرمز	الشركة
مصارف	ARABS	البنك العربي - سورية
مصارف	BASY	بنك الإئتمان الأهلي
مصارف	BBSF	بنك بيبيو السعودي الفرنسي
مصارف	BSO	بنك سوريا والمهاجر
مصارف	IBTF	المصرف الدولي للتجارة والتمويل
مصارف	SIIB	بنك سوريا الدولي الإسلامي
مصارف	BBS	بنك بيبلوس - سورية
مصارف	QNBS	بنك قطر الوطني - سورية
مصارف	BOJS	بنك الأردن - سورية
مصارف	SGB	بنك سوريا والخليج
مصارف	SHRQ	بنك الشرق
مصارف	FSBS	فرنسبيك
تأمين	UIC	الشركة المتحدة للتأمين
تأمين	AROP	الشركة الدولية للتأمين آروب
تأمين	NIC	الشركة السورية الوطنية للتأمين
تأمين	ATI	شركة العقيقة للتأمين التكافلي
تأمين	SAIC	الاتحاد التعاوني للتأمين
تأمين	SKIC	الشركة السورية الكويتية للتأمين
خدمات	UG	المجموعة المتحدة للنشر والإعلان والتسويق
صناعة	AVOC	الشركة الأهلية لصناعة الزيوت النباتية

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدم Execel

4-2 مصادر جمع البيانات:

جمعت البيانات الخاصة بالدراسة التطبيقية فيما يتعلق بالمتغيرات التابعة والمستقلة من البيانات المالية المنشورة للمنشآت المساهمة العامة المدرجة عن الفترة الممتدة من عام 2014 حتى عام 2021 والمتوفرة على موقع هيئة الأوراق والأسواق المالية وموقع سوق دمشق للأوراق المالية.

4-3 الأساليب الإحصائية المستخدمة:

حللت البيانات الخاصة بالدراسة (نماذج Data Panel) باستخدام برنامج E-Views12 وفيما يأتي والأساليب الإحصائية التي تم طبقت على البيانات.

1- مقاييس الإحصاء الوصفي (Descriptive Statistic Measures): كالمتوسط الحسابي والانحراف المعياري واختبار التوزيع الطبيعي (Normality): عن طريق احتمالية جاكوا بيرا (Jarque-bera Probability).

2- اختبار الاستقرار: عن طريق اختبار جذر الوحدة (Unit Root).

3- منهجية الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع للسلسل الزمنية المقطعة (ARDL Panel): لتحديد طبيعة العلاقة واتجاهها بين متغيرات البحث. حيث تعمل منهجية الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL على حل مشكلة الارتباط الذاتي لمتغيرات الدراسة، ويعمل أسلوب التحليل المقطعي لبيانات السلسل الزمنية على الجمع بين مزايا أسلوبى السلسل الزمنية والتحليل المقطعي.

4-4 متغيرات الدراسة:

المتغيرات المستقلة:

- الدخل الصافي NI: يمثل صافي الربح بعد الضرائب.
- الدخل الشامل الآخر OCI: يتضمن الدخل الشامل الآخر مجموعة من البنود، وهي: التغيرات في فائض إعادة التقييم الأصول الملموسة والأصول غير الملموسة، الجزر الفعال من المكاسب والخسائر في خطط المنافع المحددة، والمكاسب والخسائر الناتجة عن ترجمة البيانات المالية لعملية أجنبية، المكاسب والخسائر من إعادة قياس الأصول المالية المتاحة للبيع، والجزء الفعال من المكاسب والخسائر من أدوات التحوط في تغطية التدفقات النقدية.
- الدخل الشامل CI: وهو مجموع كل من الدخل الصافي والدخل الشامل الآخر.

المتغير التابع:

يتمثل المتغير التابع بممارسات إدارة الأرباح، وقد تم قياسه باستخدام نموذج 1995 Dechow باعتباره أبرز النماذج المستخدمة لقياس الاستحقاقات الاختيارية بوصفها مؤشر على إدارة الأرباح.

5- الإحصاءات الوصفية:

الجدول (2): الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة.

CI	OCI	NI	REC	REV	PPE	TAC	
181.316	161.235	19.061	0.0931	0.1011	0.1046	-0.1307	Mean
42.5893	38.4089	7.0517	0.0275	0.0129	0.0454	-0.0422	Median
1432.37	1374.68	790.18	1.7064	4.0759	0.9888	0.5746	Maximum
-104.44	-94.153	-196.9	-0.107	-0.2298	0.0077	-2.5241	Minimum
333.153	317.241	88.936	0.22785	0.40581	0.1424	0.3390	Std. Dev.
2.1811	2.3554	4.962	4.6160	7.2722	2.8657	-3.4237	Skewness
6.8778	7.8580	39.76	28.476	64.210	13.405	20.609	Kurtosis
227.12	305.29	9667	4895	26388	940.79	2379.9	Jarque-Bera
0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	sig

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برامج E-Views

وجدنا أن قيمة معامل الانتواء (Skewness) بالنسبة إلى متغير الاستحقاقات الاختيارية TAC بلغت 3.423706. وهي أصغر من الصفر (القيمة المعيارية لمعامل الانتواء عند التوزيع الطبيعي)، وهذا يدل على أن التوزيع التكراري ملتوٍ نحو اليسار وغير متوازن على جانبي المتوسط. إلا أن معاملات الانتواء المتغيرات جميعها تأخذ قيمًا موجبة، ومن ثم نستطيع استنتاج أن هذا التوزيع التكراري لهذه السلسل جميعها ملتوٍ نحو اليمين وغير متوازن على جانبي المتوسط.

ووجدنا أيضًا أن معامل التقطيع (Kurtosis) بالنسبة إلى سلسل المتغيرات جميعها تأخذ قيمًا أكبر من 3 (القيمة المعيارية لمعامل التقطيع عند التوزيع الطبيعي)، أي إن التقطيع للمتغيرات جميعها أعلى من مستوى التقطيع الطبيعي، وهذا يدل على أن سلسل المتغيرات تعاني عدم التجانس مع مرور الزمن، بمعنى أنه ليس هناك ثبات للانحرافات المعيارية لهذه السلسل حول متوسطاتها. أما بالنسبة إلى اختبار Jarque-bera فهو يأخذ قيمًا أكبر من 5.99 (القيمة المعيارية لاختبار Jarque-bera للتوزيع الطبيعي) بالنسبة إلى المتغيرات جميعها، وما دام أن احتمال التوزيع الطبيعي للمتغيرات جميعها (0.000) أي أقل من 0.05، نستطيع إذن استخلاص أن التوزيع التكراري لسلسل المتغيرات جميعها لا يخضع للتوزيع الطبيعي.

4- اختبار استقرار السلسل الزمنية:

يُختبر استقرار السلسل الزمنية عن طريق جذر الوحدة (Unit Root) باستخدام اختبار ADF-Fisher Chi-Square، وبالاستناد إلى نتائج Sig إذ تنص الفرضية الصفرية على وجود جذر وحدة للسلسلة الزمنية ومن ثم عدم استقرارها، فإذا كان احتمال الاختبار Sig < 0.05 كانت الفرضية الصفرية مرفوضة.

و عند اختبار استقرار السلسل الزمنية أظهرت النتائج أن بيانات السلسلة الزمنية مستقرة عموماً، نظراً لأن احتمال وجود جذر وحدة هو أقل من 0.05 بالنسبة إلى جميع المتغيرات. ونلاحظ أن بعض المتغيرات TAC, PPE, REC, NI كانت مستقرة عند المستوى، في حين أن بعضها الآخر REV, OCI, CI كان مستقرة عند الفرق الأول.

4- اختبار الفرضيات:

ولاختبار هذه الفرضيات اتبعت الخطوات الآتية:

الخطوة الأولى: قياس الاستحقاقات الكلية المتمثلة بالفرق بين صافي الربح والتدفقات النقدية التشغيلية وفق العلاقة الآتية:

$$TA_t = ONI_t - CFO_t \quad (1)$$

حيث:

TA_t: الاستحقاقات الكلية. ONI_t: صافي الربح التشغيلي. CFO_t: التدفقات النقدية التشغيلية.

الخطوة الثانية تقدير معلم النموذج a_1, a_2, a_3 وذلك عن طريق نموذج الانحدار الآتي:

$$\frac{TA_t}{TAS_{t-1}} = \alpha_1 \left(\frac{1}{TAS_{t-1}} \right) + \alpha_2 \left(\frac{PPE_t}{TAS_{t-1}} \right) + \alpha_3 \left(\frac{\Delta REV_t - \Delta REC_t}{TAS_{t-1}} \right) + \varepsilon_{i,t} \quad (2)$$

حيث:

TAS_{t-1} : قيمة الأصول عند نهاية الفترة السابقة أو بداية الفترة الحالية.

PPE_t : القيمة الإجمالية للآلات والمعدات والتجهيزات.

ΔREV_t : التغير في الإيرادات بين نهاية الفترة REV_t وبدايتها REV_{t-1} .

: التغير في صافي الحسابات المدينة REC_t ، ونهاية الفترة السابقة REC_{t-1} Net Receivables بين نهاية الفترة الحالية REC_t ، ونهاية الفترة السابقة REC_{t-1}

الجدول(4): معاملات الانحدار لنموذج 1995 Modified Jones model

a ₃	a ₂	a ₁	اسم القطاع
0.1020	0.0814	-0.1400	العينة الإجمالية

المصدر: إعداد الباحثة باستخدام برامج E-Views

الخطوة الثالثة: حساب الاستحقاقات غير الاختيارية (العادية): وتحسب باستخدام المعاملات المقدرة في النموذج السابق، وذلك باستخدام المعادلة الآتية:

$$NDA_t = a_1 \left(\frac{1}{TAS_{t-1}} \right) + a_2 \left\{ \frac{(\Delta REV_t - \Delta REC_t)}{TAS_{t-1}} \right\} + a_3 \left(\frac{PPE_t}{TAS_{t-1}} \right) \quad (3)$$

الخطوة الرابعة: حساب الاستحقاقات الاختيارية (غير العادية): التي تمثل الفرق بين الاستحقاقات الإجمالية والاستحقاقات غير الاختيارية (العادية)

$$DA_t = TA_t - NDA_t \quad (4)$$

و عند حساب الاستحقاقات الاختيارية (غير العادية) أظهرت النتائج أن متوسط الاستحقاقات الاختيارية للعينة كلها -0.140071 ، في حين كان متوسط الاستحقاقات الاختيارية -0.059916 ، -0.063043 ، -0.191945 ، لكل من قطاع الخدمات والصناعة ، وقطاع التأمين، وقطاع المصارف على الترتيب. ومن ثم فإننا نلاحظ ارتفاع متوسط الاستحقاقات الاختيارية في قطاع المصارف مقارنة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى، بليه قطاع التأمين، في حين أن متوسط الاستحقاقات الاختيارية لقطاع الصناعة والخدمات كان الأقل بين القطاعات، ما يشير إلى انخفاض مستوى ممارسات إدارة الأرباح في هذا القطاع.

الخطوة الخامسة: دالة الانحدار التي تعبّر عن العلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل لكل فرض من الفروض الفرعية بما يمكن من اختبار هذه الفرضيات؛ إذ تحدد العلاقة بين المتغير المستقل باستخدام أسلوب الانحدار البسيط بالاستناد إلى (نجاة، 2019، ص 199).

تعبر دالة الانحدار للفرضية الفرعية الأولى عن العلاقة بين الاستحقاقات الاختيارية $DA_{t,i}$ بوصفه متغيراً تابعاً والدخل الصافي NI بوصفه متغيراً مستقلاً من خلال العلاقة الآتية:

$$DA_{t,i} = \beta_0 + \beta_1 NI + \varepsilon_{i,t} \quad (5)$$

وتعبر دالة الانحدار للفرضية الفرعية الثانية عن العلاقة بين الاستحقاقات الاختيارية $DA_{t,i}$ بوصفه متغيراً تابعاً والدخل الشامل الآخر OCI بوصفه متغيراً مستقلاً من خلال العلاقة الآتية:

$$DA_{t,i} = \beta_0 + \beta_1 OCI + \varepsilon_{i,t} \quad (6)$$

في حين تعبر دالة الانحدار للفرضية الفرعية الثالثة عن العلاقة بين الاستحقاقات الاختيارية $DA_{t,i}$ بوصفه متغيراً تابعاً والدخل الشامل CI بوصفه متغيراً مستقلاً من خلال العلاقة الآتية:

$$DA_{t,i} = \beta_0 + \beta_1 CI + \varepsilon_{i,t} \quad (7)$$

تظهر عن طريق الجدول (4) نتائج اختبار الفرضيات الفرعية:

الجدول(5): اختبار العلاقة بين **NI, OCI, CI** والاستحقاقات الاختيارية

(DW)	sig (F)	F	R2	β_1	β_0		
1.904415	0.000	4.539637	0.395107	-0.00055	-0.110880	القيمة	NI
				-3.21271	-32.50296	t	
				0.0148	0.0000	sig	
				0.000173	0.003411	Std. E	
2.155509	0.000	11.25387	0.618213	-0.00042	-0.052620	القيمة	OCI
				-4.67896	-3.806860	t	
				0.0023	0.0067	sig	
				9.12E-05	-3.806860	Std. E	
2.133116	0.000	11.94919	0.632259	-0.00041	-0.046022	القيمة	CI
				-5.74554	-3.750169	t	
				0.0007	0.0072	sig	
				7.24E-05	0.012272	Std. E	

المصدر: إعداد الباحثة باستخدم برامج E-Views

أشارت النتائج في الجدول السابق، فيما يتعلق بالدخل الصافي NI إلى أن قيمة معامل التحديد R^2 تساوي 0.395107 ، وبلغت قيمة اختبار F التي تعبّر عن القوّة التّقسيريّة للنموذج 4.539637 عند مستوى معنويّة 0.000 أقل من مستوى دلالة 0.05 ، وهذا يدل على قوّة النموذج في تفسير العلاقات. أما قيمة معامل الميل فقد بلغت -0.000554 - بمستوى معنويّة 0.0148 أقل من مستوى دلالة 0.05 ، في حين بلغت قيمة اختبار Durbin-Watson (D.W) 1.904415 ، وهي قيمة مثلّى، الأمر الذي يعني عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء، ما يشير إلى معنويّة النموذج ويدل على وجود علاقة سلبيّة معنويّة بين صافي الدخل والاستحقاقات الاختيارية بوصفه بديلاً لممارسات إدارة الأرباح. ومنه فإننا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة: هناك علاقة معنويّة ذات دلالة إحصائيّة بين الدخل الصافي وممارسات إدارة الأرباح في عينة الشركات الإجمالية

أما فيما يتعلق بالدخل الشامل الآخر OCI فقد بلغت قيمة معامل التحديد $R^2 = 0.618213$ ، وبلغت قيمة اختبار F 11.25387 بمستوى معنوية 0.000 ، وهي أقل من مستوى دلالة 0.05 بمعامل ميل $\beta_1 = 0.000427$ - عند معنوية قدرها 0.0023 وهي أقل من مستوى دلالة 0.05 ، وبلغت قيمة اختبار (D.W) 2.155509 ، وهي قيمة مثلث ، الأمر الذي يعني عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء . فالنموذج معنوي وهناك علاقة سلبية معنوية بين الدخل الشامل الآخر والاستحقاقات الاختيارية بوصفها بديلاً لإدارة الأرباح . بناء على ذلك فإننا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة: هناك علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين الدخل الشامل الآخر وممارسات إدارة الأرباح في عينة الشركات الإجمالية .

بالنسبة إلى دخل الشامل CI بلغت قيمة معامل التحديد $R^2 = 0.632259$ ، وبلغت قيمة اختبار F 11.94919 عند مستوى معنوية 0.000 أقل من مستوى دلالة 0.05 بمعامل ميل $\beta = -0.000416$ عند معنوية 0.000416- وهي أقل من مستوى دلالة 0.05 وبلغت قيمة اختبار (D.W) 2.133116 ، وهي قيمة مثلى الأمر الذي يعني عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء. فالنموذج معنوي ويشير إلى وجود علاقة سلبية معنوية بين الدخل الشامل والاستحقاقات الاختيارية بوصفها بدليلاً لإدارة الأرباح. بناء على ذلك فإننا

نرفض فرضية عدم نقل الفرضية البديلة هناك علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين الدخل الشامل وممارسات إدارة الأرباح في عينة الشركات الإجمالية.

وبالمقارنة بين معامل الميل β_1 لكل من CI, OCI, NI الذي بلغ (-0.000427, -0.000416, -0.000554) على الترتيب نلحظ أن الدخل الصافي له علاقة سلبية أكبر مع الاستحقاقات الاختيارية، ومن ثم له قدرة أكبر على الحد من ممارسات إدارة الأرباح وزيادة جودة التقارير المالية مقارنة بالدخل الشامل الآخر والدخل الشامل، وذلك في العينة الإجمالية للشركات.

8 النتائج:

1- هناك علاقة معنوية بين الدخل الصافي وممارسات إدارة الأرباح في عينة الشركات الإجمالية

2- هناك علاقة معنوية بين الدخل الشامل الآخر وممارسات إدارة الأرباح في عينة الشركات الإجمالية.

3- هناك علاقة معنوية بين الدخل الشامل وممارسات إدارة الأرباح في عينة الشركات الإجمالية.

ومن ثم تؤثر مفاهيم الدخل المحاسبي جميعها (الدخل الصافي، الدخل الشامل الآخر، الدخل الشامل) إيجاباً في إدارة الأرباح، غير أن للدخل الصافي دوار أكبر في الحد من ممارسات إدارة الأرباح مقارنة بمفاهيم الدخل المحاسبي الأخرى. قد يرجع ذلك إلى استبعاد البنود غير المحققة من الدخل الصافي؛ إذ يعترف بالبنود غير المحققة ضمن الدخل الشامل الآخر، وتمتلك الإدارة سلطة تقديرية واسعة عند الاعتراف بهذه البنود وقياسها، ما يوفر لها الفرصة لممارسة إدارة الأرباح، ومن ثم فإن استبعاد البنود غير المحققة من الدخل الصافي جعله أقل عرضه للاستخدام في ممارسات إدارة الأرباح.

9 التوصيات:

1- يوصي البحث بالاستناد على مقاييس الدخل الصافي في الرقابة على الإدارة، أو المقاييس التي تستند إلى الدخل الصافي باعتباره الأكثر قدرة على الحد من ممارسات إدارة الأرباح وفق نتائج البحث.

2- إعادة دراسة مكونات الدخل التشغيلي وفق النماذج التي يطلبها مصرف سوريا المركزي وهيئة الأوراق المالية في إطار تطورات معايير التقرير المالي والقرارات التنظيمية ذات الصلة، إذ يجري تصنيف بعض المكونات على أنها تشغيلية في حين أنها غير تشغيلية، ومن أمثلتها أرباح القطع البنيوي وخصائصه، بما يؤثر على قياس أداء المنشأة سلباً.

3- اختبار فائدة المكونات الفردية للدخل الشامل، إذ يمكن أن تظهر هذه المكونات اختلافاً بدرجة تأثيرها في ممارسات إدارة الأرباح

معلومات التمويل :

هذا البحث ممول من جامعة دمشق وفق رقم التمويل (501100020595).

المراجع:

المراجع باللغة العربية

1. الشيرازي، عباس. (1990). نظرية المحاسبة. ط. 1. الكويت. ذات الملاسل للنشر والطباعة والتوزيع.
2. ص-ص: 554-1.
3. حبيبة، محمد. (2015). الآثار المتوقعة لتغيير موقع الإفصاح عن عناصر الدخل الشامل الآخر على قرارات المستثمرين في بيئة الأعمال المصرية وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية المعدلة. مجلة جامعة الإسكندرية للعلوم الإدارية. مج: 54. ع. ص-ص: 314-275.
4. جنبلاط، كندة. (2017). اختبار تفوق إجمالي الدخل الشامل من ناحية ملاءمة القيمة والقوة التنبئية- دراسة تجريبية على الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية. دور لغة التقرير المالي الإلكتروني XBRL في تعزيز الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية. رسالة ماجستير، قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين. ص-ص: 95-1.
5. الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، (2020) المعايير الدولية للتقرير المالي، الرياض، السعودية.
6. يونس، نجاة، 2019، تأثير الإفصاح عن الدخل الشامل الآخر على إدارة الأرباح، دراسة تطبيقية على قطاع البنوك في بورصة الأوراق المالية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة. مج: 49. ع. ص: 169-214. جامعة عين شمس. كلية التجارة.
7. Barker, R. (2004). Reporting financial performance. *Accounting Horizons*, 18(2), 157–172.
8. De Cristofaro, T., & Falzago, B. (2014). What trend for Comprehensive Income Presentation? Evidence from Italy. *International Journal of Accounting and Taxation*, 2(3), 17–40.
9. Dechow, P., Ge, W., & Schrand, C. (2010). Understanding earnings quality: A review of the proxies, their determinants and their consequences. *Journal of Accounting and Economics*, 50(2–3), 344–401.
10. Dechow, P. M., Sloan, R. G., & work(s):, A. P. S. R. (1995). Detecting Earnings Management. *The Accounting Review*, 70(2), 193–225.
11. Gul, F. A. A., Leung, S., & Srinidhi, B. (2000). The Effect of Investment Opportunity Set and Debt Level on Earnings-Returns Relationship and the Pricing of Discretionary Accruals. *SSRN Electronic Journal*.
12. Hepworth, S. R. (1953). Smoothing periodic income. *The Accounting Review*, 28(1), 32–39.
13. Katherine, S. (1989). Commentary on earnings management. *Accounting Horizons*, 3(4), 91–102.
14. Lin, W., & Rong, M. (2012). Impacts of other comprehensive income disclosure on earnings management. *Nankai Business Review International*.
15. Mahmood, J., & Mahmood, I. (2019). Comprehensive income disclosure (the case of US companies). *Cogent Economics & Finance*, 7(1),
16. Pandit, G. M., & Phillips, J. J. (2004). Comprehensive income: Reporting preferences of public companies. *The CPA Journal*, 74(11), 40.
17. Rai, A., & Kerstein, J. (2008). Crossing the Red Line: An Examination of Inter-Temporal Shifts In Managers' Tendencies to Report Small Annual Profits. Available at SSRN 1270833.
18. Ronen, J., & Yaari, V. (2008). Earnings Management: Emerging Insights in Theory, Practice, and Research (Vol. 3).